مهدی ارجمند الشیخ احمد
Fagatkhoda313@gmail.com

الملخصات

حق التحری و التحقیق لقوة الشرطة فی الاعمال المنافیه للعفة من وجهة نظر الفقه الامامیة

المحقق: حامد البارسا[1]

التعامل مع الاعمال المنافیه للعفة و المنع عن وقوعها من اهمّ وظائف الحکومة الإسلامیة. هذا واضح؛ لکن الجدیر بالبحث هنا هو التحقیق عن نطاق الاجرائات السائغه للحکومة. و من جملة هذه الاجرائات التفحص عن هذه الجرائم و حدودها. فالقاعدة الاولیة وفقاً لمادة ۱۰۲ من قانون المحاکمات الجزائیه، عدم جواز التحری والسماح بالتحقیق، الا فی بعض الصور والحالات الخاصة. کما انّ معظم الفقهاء علیها إلا في بعض الحالات، مثل الأفعال المنظمة المنافیة للعفة، لا یجوز التعدی لخصوصیة الأفراد. ومع ذلك، هناك خلاف بین الفقهاء في بعض الافتراضات مثل التحری و التحقیق في الأماکن العامة. وهذه الدراسة بصدد التحقیق عن ماهیة التحری واقسامه وبیان مبانی اقوال الفقهاء حول حکمه.

المفردات الرئیسیه: حق التحری و التحقیق، الاعمال المنافیة للعفة، خصوصیة الافراد، حکم التحری، التحقیق.

---

۱. من طلاب المستوی الثالث فی الحوزة العلمیة بقم المقدسة و المرکز التخصصی لدراسة الفقه.

كيفية تنفيذ السوط من وجهة نظر الفقه الامامية

المحقق: سقراط الكلينى[1]

السوط من العقوبات المحددة في الفقه و يشمل موارد كثيرة من الحدود و التعزيرات و التاديبات. و حيث انّ القانون سكت عن بيان ما يتعلق بجنس السوط والعامل و كيفية تنفيذ السوط، يُلزم المنفذون باخذ الآراء الفقهية. هذه المباحث والفروعات طرحت في الفقه فى ضمن المباحث المتفرقه و في الاستفتائات فى كلام فقهاء الامامية و في جنس السوط هناك رأيان: وجوب كونه من الجلود و عدم الفرق بين الجلد وغيره بشرط أنه ليس بحاد. و هناك ايضا تفصيل مذكور فى باب الزنا في عامل الجلد، بين ما إذا ثبت الزنا بشهادة الشهود، فهم الذين يقيمون الحد المذكور وإلّا قام به الحاكم.

و فى كيفية الجلد .التى محل ذكر كثير من القضايا الفقهية المرتبطة للسوط .تفاصيل كثيرة في الحدود و التعزير و التاديب. إن تغطية الجاني أو الجلوس أو الوقوف و شدة الضربة وتوزيعها على الجسم من خصوصيات وقع الخلاف فيها بين الفقهاء. و فى هذه الدراسة يبيّن و يصنّف آراء الفقهاء حول هذا الموضوع.

المفردات الرئيسية: السوط، جنس السوط، منفِذ السوط، اجراء الاحكام، تغطية الجانى.

الشرائط والحكم للدفاع الشرعى فى الفقه وقانون العقوبات الاسلاميه

المحقق: رضا العسكرى[2]

الدفاع الشرعي هو أحد موانع القصاص والدية في فتوى الفقهاء و ايضا في المادة ١٥٦ من قانون العقوبات الإسلامية لعام ١٣٩٢. و قد ذكر الفقهاء، سبعة شروط لاحراز الدفاع الشرعي. بعضها وضعى وبعضها تكليفى كظن السلامة. و بعض الشروط الوضعى يعدّ ركناً مثل عدم امكان الهرب و بعض الشروط الاخر ليس بركن مثل لزوم التقيد لرعاية المراتب. واعتبر المقنن هذه الشروط تسعة فى بعض المواد من قانون العقوبات الاسلاميه و قانون المسئولية المدنية.

والدفاع نظراً الى متعلقه و احوال المدافع قد يكون واجبا او مباحا و الحكم الوضعى هو ضمان المهاجم و عدم ضمان المدافع. و حكم الضمان قد يتغير كليا او جزئيا نظرا الى عدم رعاية بعض

١. من طلاب المستوى الثالث فى الحوزة العلمية بقم المقدسة و المركز التخصصى لدراسة الفقه.
٢. من طلاب المستوى الثالث فى الحوزة العلمية بقم المقدسة و المركز التخصصى لدراسة الفقه.

الشروط. ولهذا قد يتفق منازعة بين المهاجم و المدافع بالنسبة الى تحقق شرائط الدفاع المشروع و عدمه. و طبقا للقاعدة الاولية يكون اثبات جواز الدفاع و ثبوت شرائطه على عهدة المدعى الذى هو المدافع. و في حالة احراز الدفاع وعدم احراز شرائطه جعل المشرع اثبات عدم رعاية الشرائط على عهدة المهاجم، لا المدافع. و هذا غير صحيح نظرا الى ضابطة تشخيص المدعى عن المنكر.

المفردات الرئيسية: الدفاع الشرعى، التعدى، التناسب للدفاع، شرايط الدفاع، ضمان المدافع، خلاف فى الدفاع.

اتصال عضو الجانى و المجنى عليه فى القصاص (انتقادا للمادتين ۴۴۵ و ۴۴۶ من قانون العقوبات الاسلاميه لعام ۱۳۹۲)

المحقق: رضا الستوده[۱]

انّ لاتصال عضو الجانى و المجنى عليه فى القصاص فروضاً كثيرة تعرض لها الفقها نقضاً و ابراماً. و المشرع فى المادتين ۴۴۵ و ۴۴۶ من قانون العقوبات الاسلاميه الحديثة فرضت تغييراته قياسا لقانون العقوبات الاسلاميه السابقة. اطلاق المادة ۴۴۵ من قانون العقوبات الاسلاميه يقتضى جواز اتصال العضو بعد القصاص مطلقا و فى المادة ۴۴۶ لم يعتبر اتصال عضو المجنى عليه قبل القصاص من موانع استفياء القصاص و كلاهما فى الفقه محل الخلاف بين فقهاء الامامية. فالقائلون بعدم جواز اتصال العضو و القائلون بسقوط حق القصاص مع اتصال عضو المجنى عليه قبل القصاص، يستدلون برواية اسحاق بن عمار و الآية الشريفة رقم ۴۶ من سورة المائدة و اعتبروا دوام الابانة شرطا فى القصاص. و لكنّ القائلون بجواز استفياء القصاص مع فرض اتصال العضو ذهبوا الى ضعف الرواية المذكورة و عدوا قطع العضو علة لثبوت القصاص و لايرون وجها لانتفاء سقوط حق القصاص.

فى هذه الدراسة ـ مضافا الى تبيين الحكم التكليفى لاتصال العضو الذى فرض المشرع على جوازه فى قانون العقوبات الاسلاميه لعام ۱۳۹۲ـ نطرح و نبين ادلة الاقوال فى المسأله مع نقدها و اختيار القول الصواب و هو عدم جواز اتصال العضو بعد القصاص و منع اتصال العضو قبل استيفاء القصاص عنه.

المفردات الرئيسية: اتصال العضو، المادتين ۴۴۵ و ۴۴۶ من قانون العقوبات الاسلاميه الحديثة، الأبانة على الدوام، مانع القصاص.

---

۱. من طلاب المستوى الثانى فى الحوزة العلمية بقم المقدسة و المركز التخصصى لدراسة الفقه.

حجية علم القاضی فی الجرائم الحدیه المنافیه للعفة من وجهة نظر فقهاء الامامیة

المحقق: محمدرضا الحسینی النجاد[1]

إن «علم القاضي» في قانون العقوبات الجديده، خلافاً للقانون السابق، هي من ألادلة المثبة للجريمة في المسائل الجنائية. و لكن مع هذا لتنقيح اعتبار علم القاضي في الحدود فی الجرائم المنافية للعفة اهمية كثيرة بسبب عدم صراحة القانون في بعض المواد و وجود الاختلافات الفقهية.

انّ النسبة بين علم القاضي و مدلول الادلة الخاصة المثبتة لهذه الجرائم أربعةٌ ففي فرض معارضة علم القاضي للدليل الخاص، قدم علم القاضی على ذلک الدليل الخاص عند بعض الفقهاء . و فی فرض عدم قيام الادلة الخاصة التی تُعين لاثبات هذه الجرائم مع علم القاضی او مع كون الدليل الخاص اقلّ من النصاب الشرعی و لم يستند علم القاضی بها وجهان بين الفقهاء: فبعضهم قائلون بعدم حجية علم القاضی فی الحدود و بعض الآخر يعتبرون حجية علم القاضی فی الحدود و غيره مطلقا. مع مسح و فحص يعتبر الادلة الخاصة مخصصةً للادلة الثانية. و فی النهاية لو كان علم القاضی مستندا بالدليل الخاص الذی اقل من النصاب الشرعی فی هذا الفرض، عدد من الفقهاء المعاصرين يعتقدون بعدم حجية علم القاضی و فی المقابل الفقهاء الذين يعتقدون بحجية علم القاضی مطلقا يعتبر ضدّ هذا الرأی. مع انتقاد و مسح ادلة القولين، يرجح فی الآخر عدم حجية علم القاضی.

المفردات الرئيسية: ادلة الاثبات، علم القاضی، الجرائم الحدية، الاعمال المنافية للعفة، تعارض ادلة الاثبات.

---

۱. من طلاب المستوى الثانی فی الحوزة العلمية بقم المقدسة و المركز التخصصی لدراسة الفقه.